

# جهود حثيثة للبنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي



تدريبيهم داخل اليمن خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٤ م حوالى ٣٦٥ موظفاً وموظفة اما من تم تدريبي خارج اليمن خلال نفس الفترة ٥٠ موظفاً وموظفة.

كما يهتم البنك المركزي بتأهيل وتدريب العديد من موظفي المصارف والبنوك العاملة في اليمن من أجل هيئة القطاع المصرفي اليمني الذي يجازي المعايير الدولية من خلال تنظيم دورات متخصصة لجنة المؤلفين المركزي واللجان العلميين بالقطاع المصرفي الدولي بالشراكة مع موسسات مصرية دولية عربية وبشارة وكفاية التطورات العالمية وصولاً إلى الشبكات المصرفية العالمية. ختاماً أتقدم بخالص التقدير والثناء لكل من يعمل من أجل رفعه هذا الوطن كلاً في مجال عمله وأختصاصه وهذا بفضل الله تعالى/أحمد عبد الرحمن السماوي محافظ البنك المركزي اليمني الذي يرعى بصورة مستمرة تدريب وتأهيل موظفي البنك المركزي داخل اليمن أو خارجه وكذلك تاهيل العاملين في القطاع المصرفي الذي ينبع بالخبرات الفنية والإسلام الكافي بالاعمال العالمية. الكادر المصرفي لليوأك التطورات في البنك المركزي داخل اليمن أو خارجه وقد بلغ إجمالي من تم والله من رواء القصد

القائم بعمليات الغسيل إلى ادخال الأموال حيث القدرة على بنك او الى بنوك اخرى ومن ثم يصبح الجهاز المصرفي قاسماً مشتركاً ووسيطاً في عالم غسل الأموال حتى دون ان يكون طرقاً وعنصراً فاعلاً فيه بل ان النشاط المصرفي بعملياته والعاملين فيه تتوفر فيه الاجراءات التحريرية مثل الغاء كافة القواعد وتوجيه الهراء والبقاء كأساس عمل وفقاً من قوامات الوجود والاستمرار. ومهمة كان القساد منتشرة وفي اي مكان لا ان الجهاز المصرفي يجب ان يكون بعد كل وبعد موجة شبهات غسل الاموال يعتبر بسمح تحت اي ظرف من الظروف بان يشارك فيه او ان يسمح بتوريط بعض العاملين في البنك في هذه العمليات التي تدمر كل شيء ولا يتفق على شيء، فالফساد اذا ما دخل الى بنك انه يدمр ليس فقط هذا البنك ولكن يدمر الجهاز المصرفي بكامله. كما يعمل البنك المركزي على تطوير وتأهيل قيادات وموظفي البنك المركزي داخل اليمن أو خارجه وكذلك تاهيل العاملين في القطاع المصرفي الذي ينبع بالخبرات الفنية والإسلام الكافي بالاعمال العالمية. الكادر المصرفي لليوأك التطورات في البنك المركزي داخل اليمن أو خارجه وقد بلغ إجمالي من تم

■ يعتبر البنك المركزي في اي دولة من دول العالم شديد الأهمية والخطورة في نفوس الوقت وقد منحت العديد من الدول للبنك المركزي استقلالية تامة وسلطات وصلاحيات واسعة.

والبنك المركزي اليمني وبموجب قانون البنك رقم «١٤» لسنة ٢٠٠٠ منح سلطات تحديد علاقته بالحكومة ووضع الضوابط لاقتراب الحكومة المباشر من البنك المركزي وكذلك المشاركة مع الحكومة في رسم السياسات والخطط التي قد تؤثر على السياسة النقدية والمالية او تتأثر بها.

**بعض المواقف والشروط**  
التي يجب توفرها في شاغلي تلك الوظائف سواء من حيث التأهيل العلمي او الخبرة المصرفية او القوية المرتبطة باعمال البنك.

كما اعطى قانون البنك التجارية للبنك المركزي حق الموافقة على تعين مرافق حسابات البنوك وحق مرافق البنوك والتقتيش على الدفاتر والسجلات وحق فرض العقوبات على البنوك المختلفة للقوانين والتشريعات المصرفية والتعليمات الصادرة كما قام البنك المركزي بتعديل جهود كبيرة



■ يحيى محمد الكسباني

الصادرة كما قام البنك

لتوجيه اسعار الصرف غير المتعددة وتطبيق نظام تعييم سعر الصرف مع قيام البنك المركزي بالتدخل في السوق بائعاً او مشترطاً عند حدوث اية تقلبات كبيرة او غير اقتصادية وقد اشتهر تلك الجهود الى عودة الاستقرار في سعر الصرف.

كما قام البنك المركزي باتخاذ العديد من الاجراءات التحريرية مثل الغاء كافة القواعد الادارية التي كانت مفروضة على التعامل بالقدر الاعتنى.

ونظرًا لما تمتلكه جرائم غسل الاموال حيث تعد من اخطر جرائم حصر الاقتصاد الرئيسي

وتحقيق طيبة تفلتات في عجز موازنة العامة للدولة حتى تحول الى فائض خلال عامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

وقد خول قانون البنوك التجارية رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨ للبنك المركزي اليمني

ادارة الشفاعة والرأبة على القطاع المصرفي بما في

الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي بما

من قانون البنوك التجارية للبنك المركزي اليمني حق الترخيص للبنوك الجديدة

ووضع حد أعلى لاموال الشخص الواحد في في رسائل البنك المركزي بحيث تزيد تلك المساهمة عن ١٠٪ من رأس المال البنك

تعزز تدفق اصحاب المصالح ويدرج تحت تعريف الشخص كافة الاقرارات من الدرجة الأولى.

كما اشترط قانون البنوك التجارية ضرورة

موافقة البنك المركزي على اختيار رئيس

الدبر العام وبغض المراكز القيادية العامة

لادارات التنفيذية للبنوك وضرورة توفر

■ وقد اعتمد البنك المركزي خلال السنوات الماضية سياسة تقديرية فاعلة تم بموجهاها اتخاذ سلسلة من السياسات والإجراءات النقدية والمصرفية التي

استهدفت في حملها تحرير السوق النقدية وإرالة الكثير من المعوقات والقيود التي تحول دون قيام القطاع المصرفى بهدوء اثنوشد كما

استهدفت السياسة التقديمة

تقوية دور البنك المركزي اليمني بما من شأنه تعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

كما اعتدت السياسة

النقدية بأول مرة على

الادوات التقديمة غير المباشرة والمتمثلة في

ادون الخزانة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة وقد حفظت هذه السياسة

نجاحاً ملحوظاً متمثل في ضبط معدلات

الاهداف المخططة والتي كان لها اكبر الارث في

كبح معدلات التضخم وتحقيق قدر من

الاستقرار في الأسعار.

كما عمل البنك المركزي اليمني في فترة

لاحقة على تطوير ادوات السياسة النقدية من

خلال استحداث عمليات إعادة الشراء لدون

الخزانة «اليبو» وذلك بهدف زيادة حجم

النظام البالغ

للدوله حتى تحول الى فائض خلال عامي

٢٠٠١ - ٢٠٠٢.

وقد اقرت جهود

السياسات المالية

والتجدد

التي تمت في

البنوك التجارية

التي تمت في

البنوك التجارية